



# قضايا وأراء

العدد (17624) – السنة الحادية والخمسون – الأربعاء 9 محرم 1448هـ – 24 يونيو 2026م

## معركة التفاوض على كيفية تنفيذ

## مذكرة التفاهيم الأمريكية الإيرانية!



**بقلم:**

**عبد الله السنائي**

الذي تمتعت به قبيل حربي الإبادة

والنجوع في غزة.

هكذا اضطرت إلى شيء من التراجع، لكنها ستوف تعود تالسا إلى ما اعتادت عليه طلباً للتوسع والهيمنة على مقادير المنطقة، خاصةً في لبنان وسوريا ولسفلك المحتلة.

لم يصدر ذلك التراجع الاضطراري عن فراغ. إنها سياسة إيران وإدارتها للتفاوض.

طرحست ورقة إعادة إغلاق مضيق هرمز إذا ما استمرت العمليات العسكرية الإسرائيلية في الجنوب اللبناني، وقد كسبت تلك الجولة.

معنى إغلاق المضيق مجدداً الإضرار الفادح بالاقتصاد العالمي وفرسه في التعافي والانتعاش.

كانت تلك معابدة جديدة، ضمان فتح المضيق مقابل وقف الحرب على لبنان.

كما لُوحت طهران بعدم الذهاب إلى جنيف لبدء مفاوضات الستين يوماً للتوصل إلى اتفاق بشأن الملفات الأخر حساسية وخطورة، ضاغطة على

أعصاب الإدارة الأمريكية، التي تتعرض في الحرب الجمهوري بأنه قد يخسر، بعد عامين، فرسه بالترشح للرئاسة الأمريكية، لكن الحقائق الجديدة قالت كلمتها. لم يعد لإسرائيل الوزن السياسي

والصحافة الأمريكية.

كان ذلك تحدياً مبكراً لمستقبل

التفاوض الأمريكي الإيراني.

«إيران مُنيت بهزيمة عسكرية كاملة»، حسب تأكيد لا يكف «ترامب» عن ترديده بمناسبة أو بغير مناسبة.

لكن نصوص المذكرة عامة وفضفاضة وقابلة للتأويل حسب موازين القوى. والأرجح أن يحاول المفاوض الأمريكي الضغط بكل الطرق المتاحة، للحصول على تنازلات إيرانية تضي شيئاً من الصدقية على ادعاءاته!

أهم إنجازات الحرب بالنسبة إلى إدارة «ترامب» إعادة فتح مضيق هرمز، الذي لم يكن مغلقاً قط!

لماذا كانت الحرب إذن؟

الأسوأ أن المقارنات التي أُجريت

بين المذكرة والاتفاق التي أقره الرئيس الأسبق «باراك أوباما» عام (2015)، والغاء «ترامب» عام (2018) لا تدع مجالاً لأي ادعاء بأنه وقّع اتفاقاً أفضل.

هذه هي الحقيقة التي تفرض نفسها على المساجلات الأمريكية المحتمدة قبيل انتخابات التجديد النصفي لمجلسي الكونجرس نوفمبر المقبل.

وفق «ترامب»، فإنه حصل على تعهد إيراني بعدم إنتاج السلاح النووي. لم يكن ذلك التعهد جديداً حتى يمكن اعتباره تنازلاً إيرانياً.

على مدى سنوات طويلة، أكدت طهران أنها لا تتسعى إلى إنتاج سلاح نووي، بل إن المرشد الراحل «علي خامنئي» حزم، في فتوى شرعية، أي توجه لإنتاج مثل هذه الأسلحة.

عقدة «أوباما» جانب في الصورة، لا الصورة كلها! إذا كانت هذه هي المحصلة، فلماذا كانت الحرب؟ هنا تبرز عقدة أخرى يلخصها سؤال خرج بدأ يطرح نفسه في واشنطن:

من يصنع السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط: البيت الأبيض أم الحكومة الإسرائيلية؟ «ترامب» أم «بنيامين نتنياهو»؟

بصياغة أخرى، هل باتت إسرائيل

عبئاً على الولايات المتحدة ومصالحها الاستراتيجية والاقتصادية؟ السؤال بذاته يعكس تعقيدات الصورة وما قد يحدث في المفاوضات بجنتيف.

«أمريكا تخشى الحرب وإيران تخشى الاتفاق». كان ذلك توصيفاً لافتاً لوكالة تسنيم الإيرانية قبيل التوصل إلى مذكرة التفاهم.

الشق الأول يفسره المعارضة الأمريكية الواسعة للحرب والانخراط فيها دون مصلحة واحدة، والتراجع الفادح في شعبية «ترامب»، كما لم يحدث لرئيس أمريكي سابق.

والشق الثاني يعود إلى الخشية الإيرانية من خسارة النتائج السياسية للخسائر الهائلة في الحرب على موائد التفاوض، أو الاضطرار إلى تقديم تنازلات جوهرية في الملف النووي بالذات. هذا يفسر إلى حد كبير الحذر من التفاوض وضغوطه المحتملة، والمكاسب الاقتصادية تطرح نفسها –هنا– كورقة تفاوضية.

من ناحية، الوضع الداخلي في إيران منهك تماماً، ومصلحته أن يعمل على تخفيف الاحتقانات الاقتصادية والاجتماعية، التي استتبتت الحرب مباشرة، وكادت تهدد النظام في وجوده، لولا الحرب التي وحدته واستغفرت إرثه الوطني في مواجهة الحرب الأمريكية الإسرائيلية.

غير أنه، من ناحية أخرى، يدرك الإيرانيون أن الإدارة الأمريكية سوف تعمل على مقايضة كل دولار يُضخ في الخزائنة الإيرانية بغائمة مطالب تتال من حرية قراره ودوره الإقليمي.

لا شيء من امواله المجمدة سوف يستعيده مجاناً. إنها حرب أخرى على موائد التفاوض هذه المرة.

○ كاتب صحفي مصري.

تبنى دول مجلس التعاون الخليجي موقفا حاسما ومعلنا برفض الانخراط كطرف في الصراع الدائر بين أمريكا وإسرائيل ضد إيران، متمسكة بسياسة النأي بالنفس لحماية أمنها واستقرارها الاقتصادي، وقد أبلغت دول المجلس الولايات المتحدة رسميا بوضع استخدام القواعد العسكرية الأمريكية المقامة على أراضيها، أو السماح لطائراتها باختراق الأجواء الخليجية لشن أي ضربات هجومية ضد إيران، وقد نقلت العواصم الخليجية رسائل دبلوماسية واضحة ومباشرة إلى المسؤولين في إيران تؤكد فيها التزامها بالحيد

القام وعدم الوقوف مع أي طرف في هذا النزاع العسكري. ويأتي هذا القرار لحرمان طهران من أي ذريعة لاستهداف منشآت النفط والغاز والبنية التحتية الخليجية تحت مسمى الرد بالمثل لمنع خروج المواجهات العسكرية عن السيطرة وانزلاق المنطقة إلى حرب إقليمية شاملة ودمرة.

في المقابل كانت تؤكد طهران عبر دبلوماسيتها الرسمية أهمية علاقات حسن الجوار وتسعى إلى تبرير سياساتها الإقليمية بأنها تأتي في إطار الدفاع عن النفس وحماية مصالحها القومية ومحاربة النفوذ الأجنبي في المنطقة، إلا أن هذا الخطابات الدبلوماسية غالباً ما تصطدم بالوقائع الميدانية التي تعزز القناعة العربية بوجود مسار تصعيدي يبتعد تماما عن مفهوم الجيرة السلمالة التي طالما تشذقت به طهران ظاهريا فقط.

ماذا كشف العداء الإيراني على دول الخليج العربية؟!

كشفت العدوان أن طهران لم تتخل يوماً عن نزعتها الإمبراطورية القائمة على فقرة التوسع الإقليمي والهيمنة على محيطها العربي، مقتررة الخليج العربي عقساً جوييا تابعا لمد نفوذها، كما أعادت الأحداث بروز العقد الفارسي الدفين تجاه العرب وتحديدا تجاه دول مجلس التعاون الخليجي والجزيرة العربية مهد الرسالة النبوية ومنطلق الفتوحات الإسلامية التي قضت على أمال وطموحات الإمبراطورية الفارسية، كما يرى النظام الإيراني القائم على ولاية الفقيه في نهضة واستقرار دول الخليج العربية عائقاً أمام مشروعه الإقليمي مما يفسر استهدافه المباشر لرموز الاستقرار الاقتصادي والمديني في دول الخليج.

كذلك أكد هذا العداء أن الدستور الإيراني القائم على تصدير الثورة الخمينية ليس مجرد شعار، بل هو عقيدة تحرك الآلة العسكرية والمسيرات لزعة استقرار الدول المجاورة ومحاولة فرض التبعية الأيديولوجية عليها من خلال توظيف النزعات الطائفية لتمزيق النسيج الاجتماعي، وقد كشفت الأزمة الاستخدام الممنهج للبعد العقدي والطائفي كأداة لإختراق المجتمعات العربية عبر دعم السوالات العابرة للحدود من خلال الوكلاء

## سقوط القناع وانكشاف

## العداء الإيراني لدول الخليج



**بقلم:**

**عبدالهادي الخلاقي**

بين دول مجلس التعاون الخليجي وطهران مثل اتفاق بكين 2023 الذي سعت إليه المملكة العربية السعودية لرأب الصدع وتقريب وجهات النظر وفتح صفحة جديدة من حسن الجوار لم تكن كافية لكبح جماح العداء الإيراني تجاه أشقائه العرب ووقف تدخل إيران في الشأن الخليجي مما أدى إلى فقدان الثقة الحاد بطهران كشريك سلام، وأعدت الأحداث أن النظام الإيراني مستعد لتجاوز الخطوط الحمراء واستهداف جيرانه مباشرة بالصواريخ والمسيرات عند شعوره بالضغط الدولي دون مراعاة لروابط الجوار ولا لمستقبل العلاقات مع محيطه الإقليمي.

ماذا بعد العدوان الإيراني على دول مجلس التعاون الخليجي؟!

لقد انتهى زمن الاتفاقيات أو التفاهات الدبلوماسية المفتوحة بين دول الخليج العربي وإيران، وأي حوار مستقبلي مع طهران سيكون مشروطا بضمانات دولية صارمة وكبح كامل لوكلائها في المنطقة، وسوف يدخل مستقبل المنطقة بعد هذا العدوان مرحلة الواقعة الصارمة والردع الذاتي، حيث طوت دول مجلس التعاون الخليجي صفحة الرهان على النوايا الدبلوماسية الإيرانية التي انكشف غمراها، وبدأت عمليا في صياغة واقع أمني وسياسي جديد لحماية مكتسباتها التنموية، وأي حوار خليجي مستقبلي مع طهران لن يركز على الوعود الشفوية بل سيشرط تفكيك شبكات حذما الأدنى لإبارة الأزمات فقط، ولن يعود هناك أي مجال للاتفاقيات المفتوحة أو الشراكات الاقتصادية

أو التعاون الدبلوماسي والأمني، وستندرك طهران أن أي حماقة عسكرية قائمة تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ستقابل برد جماعي وعزلة دولية خانقة مما سيفرض عليها التراجع نحو التهيدة القسرية لتفادي انهيارها الداخلي.

○ باحث وكاتب صحفي.

## قراءة في نتائج المنتدى الاقتصادي بسانت بطرسبرج

المحور الخامس: «الإنسان في مركز التنمية، بالتكيز على التعليم وسوق العمل والتحديات الديموغرافية بهدف الجمع بين التحول الرقمي والبعد الإنساني، وهو ما يعكس سعوي روسيا إلى تقديم رؤية تنمية شاملة لتكامل نموذج اجتماعي اقتصادي متكامل.

ومن ضمن الأهداف التي سعت موسكو إلى تحقيقها خلال جلسات المنتدى التي توسيع الاستثمار هي السعي لتوسيع شراكاتها مع المؤسسات والشركات الكبرى خارج روسيا لتجاوز العزلة التي فرضتها



**بقلم:**

**د. نبيل العسومي**

الدول الغربية على الاقتصاد الروسي، لذلك نرى أن المنتدى خصص جلسات كثيرة وأوقات أكثر للجلسات التي جعت وفودا من الصين والهند ودول الخليج العربي والدول الآسيوية على حساب الشركات الغربية رغم الحضور الأوروبي للمنتدى، وخصوصا الشركات الألمانية الكثرة التي حضرت المنتدى حيث تم التوقيع على أكثر من ألف اتفاقية وخصوصا في مجال الطاقة.

ومع ذلك فإن استمرار العقوبات الروسية على روسيا الاتحادية قد لا يشجع الشركات الاستثمارية الكبرى على العمل في روسيا خوفا من أن تقع في الأخرى تحت طائلة العقوبات بسبب خرق العقوبات المفروضة على روسيا.

صحيح إن المنتدى شهد حضورا كبيرا لافتا وتمثيلا واسعها للدول والشركات والمؤسسات العالمية الكبرى وعقد أكثر من ألف اتفاقية أكدت جدية موسكو في شك علاقاتها الاقتصادية من خلال إقامة شركات خارجية، ولكن التحدي الأكبر هو كيفية تفعيل هذه الشركات والاتفاقيات وتحويلها إلى مشاريع استثمارية كبيرة لدعم الاقتصاد الروسي الذي يعاني حتى الآن من ضغوط العقوبات الغربية من ناحية وتردد الشركات الأجنبية الكبرى في الاستثمار في روسيا كما أسلفنا حتى تأخذ طريقها إلى التنفيذ العملي.

أما المشاركة البحرينية في المنتدى فقد تطلعت في حضور الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة وزير المالية والاقتصاد الوطني تأكيداً لحرص ملكة البحرين على المشاركة في مثل هذه المنتديات الاقتصادية التي تسهم في تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين مملكة البحرين ودولة العالم من خلال التعريف بالإمكانيات الاستثمارية التي توفرها البحرين للمستثمرين والشركات الاستثمارية الأجنبية.

اختتمت قمة سانت بطرسبرج الاقتصادية الدولية أعمالها في نسختها التاسعة والعشرين التي أقيمت تحت رعاية الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بحضور وزير الطاقة في المملكة العربية السعودية الدكتور المهندس العام بمناسبة الذكرى المئوية لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية وروسيا الاتحادية ورؤساء جمهوريتي أوزبكستان وتزانيا ورؤساء حكومات وزراء ومديرين تنفيذيين لمؤسسات اقتصادية وصناعية كبرى من

أكثر من 140 دولة تحت شعار «الحوار البراجماتي: الطريق إلى مستقبل مستقر».

اعتقدت القمة في ظل استمرار العقوبات الغربية ضد روسيا الاتحادية التي تجاوزت 7 آلاف عقوبة شملت القطاعات المالية والتجارية والصناعية والتكنولوجية والطاقة وغيرها لعرض الرؤية الروسية التنموية وجذب الشركات العالمية الكبرى في إطار جهود روسيا لإيجاد بدائل للتعاون الاقتصادي الدولي من خلال اتجاهها نحو الشرق مثل جمهورية الصين الشعبية والهند ودول الخليج العربية ودول جنوب شرق آسيا التي هي دول ذات آفاق واعدة وعدم الاعتماد على التعاون مع الدول الغربية.

لذلك فإن المنتدى هذا العام كان فرصة مناسبة لاتقاء رؤساء الشركات الروسية الكبرى ورجال الأعمال مع مندوبي الشركات والمستثمرين الأجانب للتعرف على الإمكانيات الاستثمارية الموجودة في روسيا وربط الاقتصاد الروسي بالاقتصاديات العالمية للحد من الاعتماد على الواردات الغربية في المستقبل.

وقد ناقش المنتدى خمسة محاور رئيسية خلال الجلسات التي عقدت على مدار ثلاثة أيام وهي: المحور الأول: «الاقتصاد العالمي بين المواجهة والتعاون» تحولات الأسواق العالمية وصيغ الشراكة الجديدة واستراتيجيات الاستثمار وهندسة النظام المالي جديد.

المحور الثاني: «الاقتصاد الروسي بين التحولات الهيكلية والعودة إلى مسار النمو».

المحور الثالث: محور التكنولوجيا التي تحدد المستقبل.

المحور الرابع: «جهود الحياة والتنمية الحضرية» للجمع بين التطور التكنولوجي وتحسين البيئة المعيشية وتنمية الأقاليم.

مع اقتراب نهاية كل عام أكاديمي، يتوج الطلبة في مختلف الجامعات والكليات مسيرتهم التعليمية بتقديم مشاريع تخرج تمثل حصيلة ما اكتسبوا من معارف ومهارات، وتراكم خبرات خلال مسيرتهم التعليمية، وباعتبار أن هذه المشاريع تمثلت أكاديمياً للحصول على الدرجة العلمية في مختلف التخصصات العلمية فإنها تعد فرصة حقيقية لإبراز الإبداع والابتكار، والقدرة على تحويل أفكارهم إلى مبادرات، ومشاريع قابلة للتطبيق تسهم في تنمية مجتمعهم للمجتمع المحلي.

وهنا تظهر أهمية الربط بين التعليم والإبداع في صناعة المشاريع الريادية الناجحة، انطلاقاً من الأنشطة التعليمية والمشاريع، وورش العمل، التي أسهمت بشكل كبير في تمكين الطلبة من اكتساب مهارات بحثية، وتحليلية، واكتشاف أفكار جديدة، وتطويرها إلى حلول علمية من الممكن تطبيقها في الواقع.

فالكثير من المشاريع الريادية الناجحة هي في الحقيقة نتاج فكرة بسيطة بدأت انطلاقتها من الفصول الدراسية أو من خلال استعراض المناقشات التعليمية، وبذلك فإن هذا النوع من التعليم ذلك يسهم في تزويد الطلبة بالمهارات الريادية الأساسية كالتخطيط والتنظيم والعمل الجماعي وصولاً إلى قيادة المجموعات والتواصل الفعال عبر تمثيل مجموعاتهم، ما تساعدهم على فهم كيف يتم إدارة المشاريع وتحويل الأفكار إلى خطط عملية قابلة للتنفيذ، وتطبيقها على أرض الواقع، لذا نلاحظ أن التعليم الحديث الذي تنتهجه مؤسساتنا الوطنية هو من أهم العوامل الأساسية في بناء المجتمع البحريني، والإسهام في تطوره، فهو لا يقتصر فقط على نقل المعارف النظرية، بل يمتد ليشمل تنمية المهارات وتنمية جوانب الابتكار والتفكير الإبداعي لدى الطلبة، ومع التطور السريع الذي يشهده عالمنا اليوم من تغيرات متسارعة في التكنولوجيا والاقتصاد وسوق العمل أصبح التعليم أداة رئيسة لتحويل الأفكار البسيطة إلى مشاريع ابتكارية ريادية ناجحة ومبادرات واقعية ذات جدوى اقتصادية، مراعية البعد الاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة، ومواجهة

التحديات المعاصرة. إضافة إلى ذلك، فإن التعليم الحديث القائم على المشاريع ودمج التكنولوجيا أصبح يركز بشكل كبير على التعليم التطبيقي أكثر من التعليم التقليدي القائم على الحفظ والتلقين، وفي جانب الآخر فإن التعليم الإلكتروني أتاح الوصول إلى المعرفة والمعارف والخبرات العالمية